نظراً لقوة علاقاته وخبرته الكبيرة في التعامل مع هذا القطاع المليء بالفرص التمويلية

الغانم: اندماج «وربة» و«الخليج».. بوابة للكيان الجديد على القطاع النفطي

- نتوقع مزيداً من الاندماجات بالقطاع المصرفي المزدحم بالبنوك.. والسوق مازالت تتحمل الاندماجات
- تحوّل بنك الخليج إلى إسلامي سيستغرق وقتاً وجهداً.. ولكن الاندماج سيختصر الوقت اللازم للعملية
- بعد إتمام الاندماج.. ستكون هناك شريحتان من الكيانات المصرفية.. بنوك كبيرة وأخرى صغيرة
- «وربة» سيستفيد بعد الاندماج من قوة «الخليج» بخدمات الأفراد وفروعه المحلية بأكثر من 50 فرعاً

توقع الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين الغانم أن يشهد القطاع المصرفي الكويتي المزدحم بالبنوك مزيدا من الاندماجات بين وحداته، بعد الاندماج المتوقع بين وربة وبنك الخليج، معتبرا أن الاندماجات «أمر صحي».

واستحوذ بنك وربة في أبريل الماضي على 32,75٪ من أسهم بنك الخليج وهو بنك تقليدي، مقابل نحو 1,63 مليار دولار، وبدأ البنكان في الشهر التالي الخطوات الأولى للاندماج لخلق كيان مصرفي واحد متوافق مع الشريعة الإسلامية.

وقال الغانم، في مقابلة مع «رويترز»: «من المتوقع أن يكون هناك المزيد من الاندماجات، وأعتقد أن كثيرين من ملاك البنوك يفكرون حاليا بماهية الخطوة القادمة لهم؟ هل يستمرون مستقلين أم يندمجون؟ وما زالت السوق الكويتية تتحمل الاندماجات».

وأضاف أنه بعد اندماج بنكي وربة والخليج ستكون هناك شريحتان من الكيانات المصرفية: بنوك كبيرة وأخرى صغيرة، والبنوك الصغيرة «لا بد أن تجد لها طريقة للتأقلم مع الوضع الجديد».

تحول «الخليج» إلى بنك إسلامي

وقد حصل بنك الخليج يوم الاثنين الماضي على موافقة بنك الكويت المركزي «المبدئية» للتحول إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأكد الغانم في هذا السياق أن تحول بنك الخليج للعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية سيستغرق وقتا وجهدا ويحتاج الى خبرات وإمكانات بشرية وتنظيمية كبيرة، مشيرا إلى أن اندماج البنكين سيختصر الوقت اللازم لهذه العملية، ويتيح لبنك الخليج الاستفادة من إمكانات بنك وربة وخبرته في هذا المجال.

وأضاف: «الأنظمة متوافرة لدينا، ولله الحمد، والإجراءات كذلك، كما أن اللجنة الشرعية تعمل على ذلك، بالإضافة لتوفر المنتجات والكوادر البشرية، وهذه قيمة لبنك الخليج ومستثمريه».

وأوضح الغانم أنه في المقابل سيستفيد بنك وربة بعد الاندماج من «قوة بنك الخليج في خدمات الأفراد» وفروعه المنتشرة بالكويت، والتي تزيد على خمسين فرعا، ليكون عدد فروع الكيان الجديد بحدود السبعين.

شاهين الغانم

نمو متوقع

وأشار الغانم إلى أن بنك الخليج لم يستغل حتى الآن ما هو متاح له من صلاحيات لإصدار سندات رأس مال مساندة من الشريحتين الأولى أو الثانية، «وهذه ميزة مخفية... لا بد أن نستفيد منها في إصدار صكوك مساندة بعد الاندماج».

وأكد أن بنك الخليج سيكون بمنزلة «بوابة للكيان الجديد على القطاع النفطي، نظرا لقوة علاقاته وخبرته الكبيرة في التعامل مع هذا القطاع المليء بالفرص التمويلية».

وأوضح أن إمكانات نمو أصول بنك الخليج البالغة 7 مليارات دينار (22,91 مليار دولار) عندما تدخل تحت مظلة العمل المصرفي الإسلامي «ستكون كبيرة جدا». وقال: «سيكون الكيان الجديد قادرا على النمو لنحو عشر سنوات دون الحاجة لزيادة رأس المال، وهذا يعطينا حصة سوقية أكبر داخل الكويت».

وأشار الغانم إلى أن التركيز بعد الاندماج سينصب على السوق الكويتية «وبعدها دراسة التوسع بالخارج. والأولوية ستكون للأسواق القريبة» مثل السعودية والإمارات وكذلك بريطانيا.

مواصلة نمو الأرباح

ومن المتوقع أن يمنح قانونا المطور العقاري والتمويل العقاري عند دخولهما حيز التنفيذ البنوك الكويتية إمكانات واسعة لإقراض عشرات الآلاف من الكويتيين المستحقين للرعاية السكنية، وتوقع الغانم استمرار بنك وربة في تحقيق أرباح جيدة بنهاية 2025 بعد نمو أرباح النصف الأول 121٪ بفضل استراتيجية تنويع مصادر الدخل والرسوم وإيرادات الاستثمار.

وأشار إلى أن بنك وربة لديه برنامج حاصل على موافقة بنك الكويت المركزي لإصدار صكوك بملياري دولار، أصدر منها 500 مليون فقط، ولا يفكر في إصدار المزيد حتى نهاية 2025، لكن 2026 قد يشهد إصدار صكوك جديدة.

متوسط التداول اليومي للأسبوع الماضي بلغ 93 مليون دينار.. بمحصلة 465 مليون دينار

«البورصة» تترقّب تدفقات أجنبية بمراجعة «MSCI» الخميس المقبل

- زخم شراء الأسهم المتوسطة والصغيرة يحفظ للسوق توازنه.. والمؤشر الرئيسي يرتفع 2٪
- عمليات جني الأرباح من الأسهم القيادية كبّدت السوق خسائر أسبوعية بـ 189 مليون دينار

شريف حمدي

تترقب البورصة الكويتية تدفقات أجنبية الخميس المقبل من خلال إجراء المراجعة الثالثة لمؤشر مورغان ستانلي (MSCI) للأسواق الناشئة خلال العام الحالي، وسبق ان أجرت MSCI مراجعتين خلال فبراير ومايو الماضيين، واستقبل السوق على إثرهما تدفقات بواقع 25 مليون دينار في المراجعة الأولى، وقرابة 38 مليون دينار في المراجعة الثانية.

وعلى مستوى الأداء الأسبوعي، تباين أداء مؤشرات السوق بنهاية تعاملات الأسبوع الثالث في اغسطس الجاري، والذي شهدت فيه البورصة أداء إيجابيا في المجمل خاصة على مستوى الأسهم المتوسطة والصغيرة التي تحظى بإقبال لافت في الفترة الحالية لينهي المؤشر تعاملاته الأسبوعية على ارتفاع بنسبة 2٪، في المقابل تعرضت أسهم السوق الأول لعمليات بيع بهدف جني الأرباح أدت إلى تراجع طفيف للمؤشر بنهاية تعاملات الأسبوع.

وتسببت عمليات البيع للأسهم القيادية في خسائر للقيمة سوقية بنحو 189 مليون دينار لتصل إلى 51,78 مليار دينار انخفاضا من 51,97 مليار دينار الأسبوع الماضي، علما أن القيمة السوقية لبورصة الكويت تشهد ارتفاعات تدريجية، لافتة منذ بداية العام الحالي وصلت الى نحو 8 مليارات دينار على وقع الزخم الشرائي الذي استهدف العديد من الأسهم بكل القطاعات، في مقدمتها البنوك والاتصالات والعقار والخدمات المالية.

وكان السوق استهل تعاملات الأسبوع على تراجع محدود بنحو 11 مليون دينار، وباستمرار التوجه البيعي تراجعت القيمة السوقية بنحو 127 مليون دينار في جلسة الاثنين، وبحلول منتصف الأسبوع ارتفعت القيمة السوقية بـ 54 مليون دينار، لكن السوق عاد للتراجع مجددا في جلسة الأربعاء مسجلا 100 مليون دينار خسائر سوقية، وأنهت جلسات الأسبوع بخسائر سوقية 5 ملايين دينار بجلسة الخميس أمس، ليبلغ إجمالي الخسائر السوقية 189 مليون دينار.

وشهدت السيولة الأسبوعية تراجعا طفيفا بنسبة 0,5٪ بمحصلة 465 مليون دينار بمتوسط يومي 93 مليون دينار، مقابل 467 مليون دينار بمتوسط يومي 93,2 مليون دينار الأسبوع الماضي، وكان لافتا ان جلسة الخميس شهدت كسر مستوى الـ 100 مليون دينار للمرة الأولى خلال الأسبوع المنتهي أمس.

في المقابل ارتفعت كميات الأسهم المتداولة بنسبة 26٪، إذ بلغت كميات التداول خلال الأسبوع 2,77 مليار سهم ارتفاعا من 2,19 مليار سهم الأسبوع الماضي.

على مستوى المؤشرات، انخفض الأداء بنهاية تعاملات الأسبوع على مستوى مؤشر السوق الأول بنسبة 0,8٪ بخسائر 80 نقطة ليصل المؤشر إلى 9282 نقطة مقارنة مع 9362 نقطة الأسبوع الماضي، فيما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 2٪ بمكاسب 158 نقطة ليصل المؤشر إلى 7910 نقاط مقارنة بـ 7752 نقطة الأسبوع الماضي، وانخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0,4٪ بتراجع 32 نقطة ليصل إلى 8665 نقطة انخفاضا من 8697 نقطة الأسبوع الماضي.

وفي سياق آخر، تراجعت قيمة ملكيات الأجانب بأسهم السوق الأول بنهاية تعاملات الأسبوع بنسبة 0,5٪، وذلك بعد ان بلغت 6,90 مليارات دينار تراجعا من 6,94 مليارات دينار الأسبوع الماضي.

ووفقا لبيانات البورصة الرسمية بتاريخ 20 الجاري، فإن الأجانب رفعوا نسب التملك في أسهم 11 شركة، في المقابل قلصوها في أسهم 12 شركة، واستقرت النسب على ما كانت عليه الأسبوع الماضي في أسهم 10 شركات.

أكدت أن الالتزام بما يحتويه سيكون محل متابعة خلال أعمال المتابعة أو الرقابة

«أسواق المال» تعمم الدليل الإرشادي لأنماط تمويل انتشار التسلح

علي إبراهيم

أصدرت هيئة أسواق المال تعميما إلى كل الأشخاص المرخص لهم بشأن الدليل الإرشادي لأنماط تمويل انتشار التسلح، وذلك في نطاق تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وانطلاقا مما ورد في التوصية 7 من توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)، والمتعلقة بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن.

وأشارت الهيئة في تعميمها الذي حمل رقم 22 لسنة 2025 إلى الدليل الإرشادي الموجه لجميع الوحدات الخاضعة لإشراف هيئة سوق المال باعتباره مرجعا أساسيا ضمن السياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة لديكم، وضمان الإلمام الكامل بمحتواه من قبل المعنيين والعمل على تنفيذه بدقة وجدية، تحقيقا للامتثال الكامل للتطبيقات الوطنية والدولية ذات الصلة.

وأكدت أن الالتزام بما يحتويه الدليل سيكون محل متابعة من قبل الهيئة خلال أعمال المتابعة أو الرقابة، ومن خلالها سيتم التأكد من التزامهم التام بما يحتويه الدليل من إجراءات واجبة الاتباع، للحد من محاولات تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل مع الأخذ بالاعتبار أن عدم الالتزام بما ورد فيه قد يعرضهم للتدبير والجزاءات المنصوص عليها في المادة 15 من القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال بتمويل الإرهاب.

وأرفقت «أسواق المال»، منشور اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإهاب حول أنماط تمويل انتشار التسلح، والذي يتحدث عن سياق تمويل انتشار التسلح في الكويت، وجاء فيه أنه لم تشهد الكويت أي حالات مرتبطة بتمويل الإرهاب أو حالات التهرب من عقوبات صندوق النقد الدولي في الماضي.

وذكر أن موقع الكويت على مفترق طرق الشحن الرئيسية التي تربط أوروبا وأفريقيا وآسيا يجعل موانئها ومطاراتها مراكز لوجستية مهمة للتجارة الدولية، وهذا ينطوي على مخاطر معينة لاستخدام الكويت كقناة للمعاملات والتجارة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح، وخاصة عبر الطرق البحرية التي يصعب مراقبتها بشكل شامل، علما أنه قد يتم التصريح عن البضائع، بما في ذلك السلع ذات الاستخدام المزدوج (تلك ذات الاستخدامات المدنية والعسكرية)، بشكل خاطئ أو إعادة شحنها عبر الكويت لإخفاء وجهتها النهائية، مما قد يؤدي إلى إمكانية تسهيل نظامها المالي للمعاملات المتعلقة بتمويل انتشار التسلح عن غير قصد.

ولفتت إلى أنه قد تجد الشركات في الكويت، وخاصة في قطاعي الشحن والخدمات اللوجستية، صعوبة في تتبع المستخدمين النهائيين للسلع التي تمولها أو تسهل نقلها، مما يزيد من خطر دعم أنشطة انتشار التسلح عن غير قصد، كما لا يزال تهريب البضائع عبر الحدود الصحراوية مع العراق مصدر قلق للسلطات الكويتية.

وأشارت إلى أن المؤسسات المالية الكويتية، بما في ذلك البنوك التجارية ومقدمو الخدمات المالية، تجري عددا كبيرا من المعاملات التجارية العابرة للحدود والدولية، لاسيما مع دول في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، وقد تسهل شبكة الكويت الواسعة من الموردين والمقاولين في الصناعات المرتبطة بالبتروكيماويات والآلات والنقل، دون علمهم، تجارة السلع أو التقنيات ذات الاستخدام المزدوج المرتبطة بانتشار الأسلحة، وقد تستخدم آليات تمويل التجارة الدولية، مثل خطابات الاعتماد أو التحصيلات المستندية، لتسهيل شحن السلع ذات الاستخدام المزدوج التي تنطوي على مخاطر تمويل انتشار التسلح.

العقود الآجلة لخام برنت صعدت إلى 66,97 دولاراً للبرميل

النفط يرتفع بفضل مؤشرات على قوة الطلب

وكالات: ارتفعت أسعار النفط قليلا خلال تعاملات الأمس، حيث دعمت انخفاضات فاقت التوقعات في مخزونات النفط الخام والوقود في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، توقعات استقرار الطلب.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 13 سنتا، أو 0,19٪، لتصل إلى 66,97 دولارا للبرميل خلال التعاملات، بعد أن ارتفعت بنسبة 1,6٪ في الجلسة السابقة. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 15 سنتا، أو 0,24٪، لتصل إلى 62,86 دولارا، بعد أن ارتفعت بنسبة 1,4٪ أول من أمس.

وأعلنت إدارة معلومات الطاقة الأميركية الأربعاء أن مخزونات النفط الخام الأميركية انخفضت بمقدار 6 ملايين برميل الأسبوع الماضي إلى 420,7 مليون برميل، مقابل توقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» بانخفاض قدره 1,8 مليون برميل.

وانخفضت مخزونات البنزين بمقدار 2,7 مليون برميل، مقارنة بتوقعات بانخفاض قدره 915 ألف برميل، وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية، مما يشير إلى استمرار الطلب خلال موسم السفر الصيفي. وقد تجلى ذلك أيضا في ارتفاع متوسط استهلاك وقود الطائرات على مدى 4 أسابيع إلى أعلى مستوى له منذ عام 2019.

وصرح دانيال هاينز، كبير استراتيجيي السلع في بنك «إيه إن زد»، في مذكرة أمس: «انتعشت أسعار النفط الخام مع تزايد مؤشرات الطلب القوي في الولايات المتحدة، مما عزز المعنويات». ومع ذلك، حذر من أن «بعض المشاعر السلبية لاتزال واضحة مع استمرار المتداولين في مراقبة المفاوضات لإنهاء حرب روسيا ضد أوكرانيا».

وقالت روسيا، إن محاولات حل القضايا الأمنية المتعلقة بأوكرانيا دون مشاركتها هي «طريق إلى اللا مكان»، في حين بدأ المخططون العسكريون الأميركيون والأوروبيون في استكشاف ضمانات أمنية لما بعد الصراع لأوكرانيا. وتعني الجهود المطولة لإحلال السلام في أوكرانيا أن العقوبات الغربية على إمدادات النفط الروسية لاتزال قائمة.

كما أن احتمال فرض المزيد من العقوبات والتعريفات الجمركية الأميركية على مشتري النفط الروسي يخيم على السوق. ومع ذلك، لاتزال روسيا مصرة على مواصلة توريد النفط الخام للمشترين الراغبين، حيث صرح ديبلوماسيون روس في الهند، يوم الأربعاء، بأن روسيا تتوقع مواصلة توريد النفط إلى الهند رغم تحذيرات الولايات المتحدة.

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن فرض تعريفات جمركية إضافية بنسبة 25٪ على البضائع الهندية اعتبارا من 27 الجاري بسبب مشترياتها من النفط الخام الروسي. كما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على شركة التكرير الهندية الخاصة «نايارا إنرجي»، المدعومة من شركة النفط الروسية «روسنفت».

وفي البداية، تراجعت شركات التكرير الهندية عن مشترياتها من النفط الروسي، لكن مسؤولي شركتي «إنديان أويل» و«بهارات بتروليوم» الحكوميتين اشتروا النفط الروسي للتسليم في سبتمبر وأكتوبر، واستأنفوا عمليات الشراء بعد اتساع الخصومات.